

الصراع على النفوذ يشتعل بالعراق... المالكي والسوداني على مفترق طرق



شهدت الساعات الأخيرة تسارعًا ملحوظًا في الاتصالات بين القوى الفائزة بالانتخابات البرلمانية العراقية، في محاولة حسم شكل "الكتلة البرلمانية الأكبر" التي ستُكلّف بتسمية رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة المقبلة.

وبينما يصرّ رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني على أن فوزه الانتخابي يمنحه "الحق الدستوري" في ولاية ثانية، يتحرك نوري المالكي، زعيم ائتلاف دولة القانون وأحد أبرز أركان الإطار التنسيقي، لبناء تحالف مضاد قد يمنع السوداني من العودة إلى رئاسة الحكومة.

إعلان متسرع أم مناورة سياسية؟

وفق المصادر، يستعد الإطار التنسيقي لإعلان نفسه "الكتلة الأكبر" خلال أيام، بعد نجاحه في جمع تحالفات فرعية شيعية وسنية وكردية صغيرة. لكن المراقبين يرون أن هذا الإعلان قد يكون متسرعًا ويعيد العراق إلى مسار مشابه لما حدث في 2021، حين فاز التيار الصدري بالانتخابات لكنه عجز عن تشكيل الحكومة

بسبب "الثلاث المعطل" الذي شكله الإطار.

وتشير معلومات "إرم نيوز"، في تقريرها، الذي تابعتَه المطلاع، إلى أن المالكي يقود جزءًا من هذا الضغط، خاصة بعد شعوره بأن صعود السوداني داخل البيت الشيعي يهدد إعادة توزيع النفوذ التقليدي الذي سيطر عليه لسنوات. ويعمل المالكي على تجميع كتلة تمنحه قدرة تعطيلية، بهدف فرض شروطه على السوداني أو إقصائه تمامًا من سياق رئاسة الحكومة.

الأوزان الجديدة في البرلمان

تشير النتائج الأولية إلى تغير واضح في خريطة القوى داخل البرلمان العراقي (329 مقعدًا):

• تحالف "الإعمار والتنمية" بقيادة السوداني: 46 مقعدًا (1.317.491 صوتًا)

• حزب "تقدم" بزعامه الحلبيوسي: 36 مقعدًا

• تحالف العزم: 30 مقعدًا

• ائتلاف دولة القانون بزعامه المالكي: نحو 30 مقعدًا

• تحالفات شيعية أخرى داخل الإطار: 18-22 مقعدًا مجتمعين

• الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي): 30 مقعدًا

• الاتحاد الوطني الكردستاني (اليكتي): 16-17 مقعدًا

• قوى سنية متوسطة وصغيرة: 10-12 مقعدًا موزعة

ووفق المصادر، تميل الكتل الكردية والسنية مبدئيًا للتحالف مع السوداني نظرًا لمرونته في التفاهات، لكنها مترددة في الانضمام رسميًا قبل معرفة موقف الإطار التنسيقي وإيران النهائي.

السوداني يتمسك بـ"الاستحقاق" .. والمالكي يلوح بـ"الفيتو"

يوضح الباحث السياسي مهند الجنابي أن المعادلة ليست مجرد مفاوضات حكومية، بل إعادة توزيع للنفوذ داخل البيت الشيعي. فالفوز الكبير للسوداني حوّل له من "رئيس توافقي" إلى "زعيم كتلة كبرى"، وهو ما يثير القلق داخل الإطار التنسيقي وعلى رأسه المالكي.

ويضيف الجنابي: "ما يجري ليس خلافًا على اسم رئيس الوزراء بقدر ما هو خلاف على مركز القيادة داخل المكوّن الشيعي.

السوداني نسف مبدأ القيادة الجماعية داخل الإطار، وهذا يحرج الحلفاء الإقليميين، ويجعل المالكي يلجأ إلى سيناريوهات تعطيل شبيهة بما حدث في 2021".

التحالفات المحتملة... والأبواب المغلقة

أكدت مصادر خاصة أن السودانى أجرى سلسلة لقاءات مع قيادات سنية وكردية، وقدم "ضمانات سياسية واقتصادية" للانضمام إلى تحالفه، تشمل:

• منح الحزب الديمقراطي الكردستاني بعض الوزارات السيادية والخدمية

• تسوية جزء من الملفات العالقة مع الإقليم (النفط - الموازنة - سنجار)

• منح مساحة أوسع للقوى السنية في إدارة محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين

لكن المشكلة ليست في حسم التحالفات بقدر ما هي في قبول الإطار التنسيقي بنتائجها، إذ تخشى أطرافه أن يؤدي دعم السودانى إلى تعزيز نفوذه على حسابهم، كما حصل مع المالكي عام 2010.

هل يتكرر سيناريو "الثلاث المعطل"؟

تشير المصادر إلى أن المالكي بدأ بالتواصل مع قوى أصغر لتشكيل "كتلة تعطيلية" تصل إلى نحو 110-115 نائبًا، لمنع السودانى من تمرير حكومته أو فرض شروطه داخل المفاوضات.

لكن قوى رئيسية مثل الفتح وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء قد تفضّل دعم السوداني إذا قدم ضمانات لحماية مصالحها الأمنية والسياسية.

دور الدول الإقليمية.. والسيناريوهات المرجحة

تتابع طهران بدقة ما يجري، مع عدم الرغبة في صدام شيعي-شيعي يعيد العراق إلى أجواء 2021. وتشير المصادر إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة:

• فرض الإطار التنسيقي كتلة أكبر، مع بقاء الباب مفتوحًا للسوداني للتفاوض

• تحالف عابر للطوائف يقوده السوداني بدعم السُّنة والأكراد

• حالة انسداد سياسي تعيد الأزمة إلى المحكمة الاتحادية لتفسير "الكتلة الأكثر عددًا"

وتشير التقديرات إلى أن السيناريو الثاني "قائم لكن ليس مضمونًا"، خصوصًا إذا أعلنت كتلة المالكي امتلاكها العدد الأكبر.

حكومة صعبة في لحظة حساسة

تؤكد كل المؤشرات أن تشكيل الحكومة المقبلة سيكون من أعقد ما مرّ على العراق منذ 2003، مع تحول السوداني من ممثل إلى منافس داخل الإطار، في وقت يسعى فيه المالكي لاستعادة دوره التاريخي.

وتشير التقديرات إلى صعوبة الالتزام بالتوقيات الدستورية في ظل تنافس محموم داخل المكوّن الشيعي، وتوجس القوى السنية والكردية، وحذر إقليميّ من تداعيات فوز السوداني.